مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.752

23 January 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس السيد سان (جمهورية كوريا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٢ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو فرنسا والنمسا وألمانيا ومصر وبنغلاديش وبلجيكا. وأود أن أرحب بممثل منغوليا الجديد، السفير بولد، وأن أؤكد له، كالعادة، تعاوننا ودعمنا.

وقبل أن أعطي الكلمة للأشخاص المدرجين على قائمة اليوم، أود أن أحيطكم علماً بأن طلبين آخرين قد وردا من نيبال وأرمينيا، وهما دولتان غير عضوين في المؤتمر، للمشاركة في عملنا خلال عام ١٩٩٧. وبموافقتكم، أود أن أتخذ قراراً بشأن هذين الطلبين مع عدم القيام أولاً بالنظر فيهما في جلسة غير رسمية. وأنوي تناولهما في نهاية هذه الجلسة العامة.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا، السفيرة بورجوا.

السيدة بورجوا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أقدم لكم في بداية هذا العام أطيب تمنياتي بالنجاح. إن المجتمع الدولي يعتمد عليكم. وكونوا على ثقة من أن بلدي ووفده سيتعاونان معكم تعاوناً كاملاً.

السيد الرئيس، إننا ندخل في سنة فاصلة. والعام الذي انتهى كان عام الحصاد. ففي مجال نزع السلاح النووي، فُتح باب التوقيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي أعدها هذا المؤتمر. وانتهى بذلك العمل الدبلوماسي الذي بدأ منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وبيَّن الإجراء الاستثنائي الذي مكَّن من الوصول إلى هذه النتيجة إلى أي مدى كان التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مختلفاً عن سواه. فهذا التفاوض كان يحمل في طياته توقعات متناقضة وصفة رمزية لدرجة أن مصير نص الرئيس راماكر قد بدا، إن لم يكن أهم من مصير مؤتمر نزع السلاح ذاته، فعلى الأقل شديد الارتباط بمصداقية هذه المؤسسة، بل وببقائها. فماذا كان سيحدث للمؤتمر في حالة الفشل؟ بيد أن النجاح كان في الميعاد. فبتوقيع ١٣٩ دولة على المعاهدة، بما في ذلك ٤١ من الدول الـ ٤٤ التي يعتبر تصديقها على المعاهدة ضرورياً، يكون من حقنا أن نأمل في ألا يشكل بدء نفاذها احتمالاً غير واقعي.

وإن العام الذي يبدأ يجب أن يكون عام بذر البذور الجديدة. فمؤتمر نزع السلاح يجد نفسه مرة أخرى، كما في عام ١٩٩٣، بعد عقد معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، في مفترق طرق. والمهمة الأولى التي تقع على عاتقنا هي تحديد الطريق الذي يجب أن نسلكه.

السيد الرئيس، لقد قمتم منذ تبوئكم منصب رئاسة مؤسستنا بإجراء مشاورات عما يمكن أن يكون عليه محتوى جدول أعمال جديد لمؤتمر نزع السلاح. وعرضتم علينا الخطوط الأولى التي تنتظم أفكاركم حولها. ولا يسعني إلا أن أشجعكم على تعميقها. ويبدو لي أن الفكرة التي استقر عليها رأيكم والمتمثلة في إعداد قائمة بموضوعات منبثقة عن برنامج عملنا ويمكن أن توجهنا هذا العام، يجب أن تكون موضع قرار يتخذ بسرعة في ضوء المشاورات التي أجريتموها. وإذا اعتقدتم أن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق وأن موضوعات معينة يمكن أن تكون موضع تفاوض حقيقي، فسيكون عليكم المضي قدماً متى أمكنكم ذلك. ولكن الاستنتاجات الحذرة التي خلص إليها سلفكم، الرئيس دمبينسكي، الذي أود أن أحييه هو الآخر هنا، تفرض

علينا أيضاً تصور احتمال عدم التوصل إلى اتفاق أو التأخر في التوصل إليه. ولربما أمكنكم في هذه الحالة التفكير في العودة بسرعة إلى تناول الحل الذي مكننا منذ عامين من التفاهم على بدء مفاوضات ملموسة مع احترام وجهات نظر كل منا. فيمكنكم، رهناً بموافقة المؤتمر على جدول أعماله، ملاحظة أن أحداً لا يعترض على إنشاء لجنة أو عدة لجان مخصصة تكلف بالقيام بمهام ملموسة، أي تزود بولاية لإجراء المفاوضات.

ويدرك بلدي تماماً مواقف مختلف الدول ويحترمها. ولا يرى مع ذلك أنها مواقف يستحيل سلفاً التوفيق بينها لأن المؤتمر لن ينطلق هذا العام من نقطة الصفر. فعند اختيارنا للطريق الذي سنسلكه، علينا أن نفكر في الإفادة من التعاليم التي لدينا أفضل إفادة. وما هي هذه التعاليم؟ وما هي عناصر توافق الآراء أو شبه توافق الآراء التي يجب أن نسترشد بها في أعمالنا؟

ففي المجال النووي، لو وجهنا النظر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يتم فيها التعبير عن الرأي العام الدولي على أعلى مستوى، عليَّ أن أشير إلى أن الجمعية قد أوصت بتوافق الآراء عام ١٩٩٣، في القرار ٧٥/٤٨ لام بالتفاوض في أكثر المحافل ملاءمة بشأن عقد معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، قامت الوفود لدى مؤتمر نزع السلاح، بدفع من السفير شانون، بإنشاء ولاية اللجنة المخصصة المكلفة بالتفاوض على معاهدة على أساس هذا القرار. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أعيد التعهد رسمياً، في الجزء المخصص لنزع السلاح النووي من إعلان المبادئ والأهداف الذي تؤيده الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوضع معاهدة يكون لها نطاق عالمي.

وكما تعلمون، اتخذت فرنسا بالفعل عدداً من التدابير على الصعيد الوطني في هذا المجال. فقد توقف بلدي، منذ عام ١٩٩٢، عن إنتاج البلوتونيوم الذي تتوافر فيه الخصائص العسكرية، في ماركول، وتوقف عن إنتاج الأورانيوم الشديد الإثراء في بييرلات في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، أعلن رئيس الجمهورية في عام ١٩٩٦ أنه سيتم إغلاق هذين المصنعين. ولم تعد فرنسا تصنع الآن مواد انشطارية تستخدم في صنع الأسلحة النووية. وبإغلاق موقعي ألبيون وموروروا وإجراء التخفيضات التي ذكرتها للتو، بذلت فرنسا، من جانبها، جهداً فريداً على طريق نزع السلاح النووي، وهو جهد يندرج في إطار الردع القائم على أساس الكفاية بمفهومها الدقيق. وقد اتخذ بلدي بذلك، من طرف واحد، تعهدات لا رجوع عنها من شأنها أن تيسر نجاح التفاوض على معاهدة "وقف إنتاج المواد الانشطارية". وهو ينتظر مثيل ذلك من البلدان التي لم تتخذ تعهدات كهذه، أو لم تتخذها بهذه الدرجة.

ولا يمكن إلا لمعاهدة يتم التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، كما تم التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تعطي هذه التعهدات طابعها العالمي، وهو عنصر لا غنى عنه لتقدم المجتمع الدولي على طريق نزع السلاح النووي. إذ من شأن معاهدة كهذه أن تلغي كل إمكانية للعودة إلى السباق الكمي للتسلح النووي، مثلما وضعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حداً لإمكانية العودة إلى السباق النوعي بجعل استحداث أنواع جديدة أكثر تطوراً للأسلحة النووية أمراً مستحيلاً. وستفرض هذه المعاهدة قيوداً جديدة على الدول المزودة بأسلحة نووية وعلى الدول الأخرى التي يحتمل أن تكون حائزة لمواد انشطارية ذات خصائص عسكرية، وستساعد بذلك مساعدة فعالة في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من جميع جوانبه. وسيتطلب التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية

وغيرها من الأجهزة التفجيرية إنجاز أعمال مهمة لأنه سيتعين تناول المسألة الحساسة المتعلقة بنطاق المعاهدة، وطرائق التحقق من التزامات كل طرف، والعكوف على وضعها موضع التنفيذ. ويمكن للأحكام المتعلقة بالتحقق أن تقدم، في حالة التفاوض عليها تفاوضاً جيداً، عنصر الثقة الأساسية في العلاقات بين الدول، النووية وغير النووية، المنضمة أو غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار.

وخلاصة القول، السيد الرئيس، إن بلدي لا يزال مقتنعاً، كبلدان أخرى، بما في ذلك مجموعة البلدان غير المنحازة الصديقة، بأن المسائل النووية يجب أن تبقى، بسبب أهميتها، في بؤرة اهتمام مؤتمرنا. وإذا كان من الممكن بدء إجراء تفاوض بشأن "وقف إنتاج المواد الانشطارية"، فستفعل فرنسا كل ما بوسعها للتشجيع على بدء هذا التفاوض واختتامه بسرعة. أما سلك الطريق الذي يؤدي إلى إنشاء لجنة مخصصة تكلف بمجمل المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي، فإنه يثير مشكلة ثلاثية، أو يقودنا على أي حال، إلى طرح بعض الأسئلة: ففيما يتعلق بالإجراءات أولاً، نعلم تماماً ونسمع كل يوم أن الوقت هو وقت الاقتصاد في الوسائل، وليس من مصلحة المؤتمر أن ينشئ آلية، أو لجنة أو أي ترتيب آخر لا تكون لديه ولاية محددة للتفاوض ويقتصر على مناقشة العموميات مناقشة جدلية. فمؤتمر نزع السلاح ليس بمقهى محلي، أي أنه لا ينبغي له أن يردد المناقشات التي تجريها اللجنة الأولى، ولا أن يكون هناك ازدواج بين مناقشاته ومناقشات لجنة نزع السلاح. فهذه نتيجة ميكانيكية تترتب على الطابع المحدود لتكوينه، وإن كان هناك من يدافع عن النظرية المعاكسة.

وفيما يتعلق بالجوهر، هناك منطق واضح تماماً في الإجراء المتمثل في جعل "وقف انتاج المواد الانشطارية" عملية التفاوض الثانية المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فإذا فكرنا في التدابير الأخرى التي يمكن اقتراحها، فإنني أرى أن ليس هناك تدبير يمكن أن يكون له معنى بالفعل، في إطار عملية يتم تنفيذها تدريجياً وعلى مراحل، طالما تواصل إنتاج المواد الانشطارية المخصصة للأسلحة النووية. وباستطاعة بلدي أن يقدر مسبقاً أن التفاوض على "وقف إنتاج المواد الانشطارية" يفترض فرض قيود جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أو لم تكن، وقيود جديدة أيضاً على الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وهذه هي اليوم عملية التفاوض الوحيدة التي يمكن أن تؤتي ثمارها على الصعيد المزدوج لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق أخيراً بالواقع العملي، فإننا نحتاج إلى نتائج. ومحاولة تجنب المرحلة التي لا مفر منها المتمثلة في التفاوض على "وقف إنتاج المواد الانشطارية" تفترض البقاء في مرحلة العبارات الخطابية أو وضع أنفسنا في المنظور النهائي لنزع السلاح النووي في إطار نزع سلاح عام وشامل: وفي كلتا الحالتين، لا يمكن التوقع بأن يتحقق أي تقدم ملموس في الحال.

وتقدّر فرنسا تماماً صعوبة التوصل إلى اتفاق وأن التفاوض على معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية سيكون طويلاً ومعقداً. ونحن نعلم أن ١٨٥ بلداً قد تعهدت هنا بالذات بوضع ولاية شانون، التي ووفق عليها منذ عامين في نفس المكان، موضع التنفيذ وببدء التفاوض على "وقف إنتاج المواد الانشطارية" بدون شروط ودون أن تكون هناك أية صلة بينها وبين اتخاذ تدابير أخرى، ولكننا نعلم أيضاً أن شريكين أو ثلاثة شركاء ليسوا على استعداد لذلك. ونحن لا نأمل اجبارهم، وإنما اقناعهم.

ويتعين على هذا المؤتمر أيضاً أن يتساءل عن الشق الثاني من مهمته، ألا وهو الشق التقليدي الذي أشارت الأعمال التمهيدية لعقد دورة استثنائية رابعة محتملة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح بأنه يتسم بأولوية مساوية في نظر المجتمع الدولي. وفي هذا الميدان أيضاً لا ينطلق المؤتمر من نقطة الصفر، فالتدابير التي اتخذت على الصعيد الوطني من جانب عدد من البلدان، ومنها بلدي، تشير هنا أيضاً إلى الطريق الواجب سلكه أو أنها تضع له العلامات. فقد اعتمدت فرنسا منذ اجتماعاتنا الأخيرة في أيلول/سبتمبر الماضي، تدابير هامة لمكافحة آفة الألغام المضادة للأفراد. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قرر مجلس الوزراء أن تتخلى فرنسا عن استعمال الألغام المضادة للأفراد. ولا تتضمن قاعدة عدم استعمال الألغام هذه أي استثناء جغرافي. وهي تنطبق على جميع فئات الألغام المضادة للأفراد. والاستثناء الوحيد المنصوص عليه هو استثناء شديد المحدودية يتعلق بحالة الضرورة القصوى التي يفرضها أمن القوات بإذن صريح من الحكومة. وبذلك، تكون فرنسا أو عضو دائم في مجلس الأمن يتبنى موقفا بهذه الصرامة بشأن استعمال الألغام المضادة للأفراد. ومن ناحية أخرى، سيكون القراران المتعلقان بالتخلي عن تصدير وانتاج الألغام المضادة للأفراد، اللذان اتخذا على التوالي في عام ١٩٩٣ ثم في عام ١٩٩٥، موضع مشروع قانون سيعرض قريباً على البرلمان. وسيتواصل تنفيذ برنامج خفض مخزونات الألغام المضادة للأفراد عن طريق تدميرها الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويستجيب هذان القراران للهدف الذي حدده رئيس الجمهورية وهو زيادة تعبئة المجتمع الدولي للتقدم نحو حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً تاماً وعاماً. وتعلمون أيضاً أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إجراءً مشتركاً بشأن الألغام المضادة للأفراد وقرر مكافحة وإنهاء الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة وتكاثرها في العالم، والإسهام بذلك في حل المشاكل التي تتسبب فيها أو التي تسببت فيها أو التي ستتسبب فيها.

وقد أبدى المجتمع الدولي بأسره رأيه في هذا الموضوع بتوافق شبه كامل في الآراء بالتصديق بأغلبية ساحقة وبدون تصويت سلبي على هدف حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً تاماً في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٥/٥١ لام. وتعلمون أن فرنسا قد أيدت هذا النص. ولكنكم تعلمون اننا نتمنى أيضاً ألا يكون هذا القرار خطابياً بحتاً وأن يتضمن وسيلة للاستعمال، أي ولاية صريحة يعهد بها إلى مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على هذا الاتفاق. وقد لاحظنا أثناء مناقشات اللجنة الأولى تزايد فهم آرائنا بالتدريج بشأن هذا الموضوع، بل ومشاطرتنا إياها. والقرار الذي اتخذه الرئيس كلينتون في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يكافئ بطريقة ما جهودنا وجهود عدد من البلدان التي تشاطرنا آراءنا، ونحن نحيي هذا القرار بشعور خاص من الرضا.

إن إنشاء لجنة مخصصة تكلف بالتفاوض على معاهدة تحظر الألغام المضادة للأفراد حظراً تاماً يواجه اليوم أربع صعوبات: فتؤكد بعض الدول أن الألغام المضادة للأفراد تشكل موضوعاً إنسانياً لا يدخل في حقيقة الأمر ضمن اختصاص المؤتمر. وأفضل من جانبي أن أشير إلى أن مسألة الألغام تتضمن بالتأكيد شقاً إنسانياً، ألا وهو مكافحة الاستخدام العشوائي للألغام. وبهذه الصفة، تم التفاوض على البروتوكول الثاني المعدَّل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والنبائط الأخرى واعتماده في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. ويتعين علينا، على الصعيد الإنساني، العمل لجعل هذا البروتوكول بروتوكولاً عالمياً. ولكن مسألة الألغام تتضمن أيضاً وبالأخص بعداً أولياً هو بعد نزع السلاح. لأن الألغام سلاح، وهي تشكل بهذه الصفة، لعدد من البلدان، أحد المكونات الرئيسية لدفاعها، وهو عامل من عوامل التوازن المحلي أو الإقليمي. ومن ثم، فإن حظر هذا النوع من السلاح حظراً تاماً يندرج، بحكم طبيعته، في اختصاص مؤتمر نزع السلاح، وأذكّر بأن الجمعية

العامة للأمم المتحدة قد أكدت من جديد بالإجماع وبتوافق الآراء أنه يشكل محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

وترى دول أخرى، هي أحياناً نفس الدول التي أشرت إليها للتو، أن مؤتمر نزع السلاح لن يكون قادراً على التصدي لعمليتي تفاوض متوازيتين، وأن التفاهم على الألغام سيكون معناه التخلي عن إحراز تقدم بصدد قضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن هذا القلق يبدو لي زائداً عن الحد. فقد استطعنا في العام الماضي أن ننهي، بصورة متوازية، البروتوكول الثاني ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وليس هناك من سبب يمنعنا، في حالة ظهور اتفاق على الصعيد النووي، من السعي إلى إحراز تقدم على كلتا الجبهتين. وعلى أي حال، فإن فرنسا لا تنوي الاختباء وراء الألغام للتملص من مناقشة المسائل النووية التي لا تزال تشكل مع "وقف انتاج المواد الانشطارية" أولوية رئيسية.

وتبدي دول أخرى أيضاً تحفظات بشأن الهدف نفسه من حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً عالمياً. وفي رأي هذه الدول أنه يجدر أولاً التركيز على عالمية البروتوكول الثاني ووضعه موضع التنفيذ. إن المهمة التي اقترحتها علينا الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تقتصر على تحقيق هذا الهدف. فبتأييد الحظر التام، وافقنا بالفعل على التفاوض على معاهدة جديدة تماماً لنزع السلاح. وسيلزم بطبيعة الحال الشروع بالواقعية اللازمة، مما يفترض تبني نهج ينفذ على مراحل. وسيتعين علينا البحث عن اتفاق تدريجي وعلى مراحل، مع تدابير يتم التفاوض عليها الواحد تلو الآخر، لتفضي بالتدريج إلى تحقيق الحظر الكامل. وحظر نقل الأسلحة يجب أن يشكل المرحلة الأولى، وليست هذه المرحلة ببعيدة عن متناول أيدينا.

وتتردد أخيراً دول أخرى في سلك هذا الطريق ويستهويها سلك درب آخر هو أن تسارع البلدان التي تخلت بالفعل عن استعمال الألغالم إلى التفاهم على نص معاهدة تحظر هذه الأسلحة حظراً تاماً خارج إطار المؤتمر. وإذا كنا نسلم عن طيب خاطر بالفائدة السياسية لجميع الجهود التي تستهدف تيسير حظر الألغام المضادة للأفراد، فلا بد لي أن أقول إن هذا النهج لا يلائمنا إطلاقاً متى خرج عن الإطار السياسي وأراد أن يكون بديلاً لأعمال مؤتمر نزع السلاح. فهذا الإجراء يبدو لنا عديم الفعالية نوعاً ما، إذ ليست البلدان التي تخلت بالفعل عن استعمال الألغام هي التي يجب أن نتناقش معها، وإنما ينبغي لنا التفاوض مع البلدان التي تنتجها وتستعملها وتخزنها، إذا أردنا أن نخفض عدد الموتى وأن نتجنب ظهور حالات جديدة شبيهة بكمبوديا أو الصومال أو أنغولا أو البوسنة ... وعلى كل حال، لا يخفي المدافعون عن هذا النهج أن إجراءهم لا يقوم على أساس التفاوض. فأكثر ما يتوخون عمله هو إجراء مشاورات. ونفضل من جانبنا معاهدة فعالة، وإن استغرق الحصول عليها وقتا أطول، على اتفاق سريع لا يعدل مع ذلك معطيات المشكلة على أرض الواقع. فالفعالية تفترض بوجه خاص أن تخصص مكانة للتحقق، كما أشارت إلى ذلك، إلى جانب فرنسا، ٤٥ دولة وقعت على إعلان واغادوغو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومؤتمر نزع السلاح هو الوحيد الذي لديه الخبرة اللازمة للرد على هذا التحدي.

وفي الإطار الذي أشرت إليه للتو، يبدو لبلدي أن أفضل فرصة متاحة الآن لبدء عمل يحقق نتائج سريعة وملموسة، ومفهومة ومتوقعة من المجتمع الدولي، هي القيام، دون تأخير، بإنشاء لجنة مخصصة تكلف بالتفاوض على حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً عالمياً في إطار نهج مرحلي. ففي إطار هذه اللجنة، سيكون بإمكاننا العمل، يوما بعد يوم، لأنها ستكون لجنة دائمة، ولأننا سنكون جميعا أو يمكن أن نكون جميعا

ممثلين فيها من أجل جمع مفاهيمنا، وتضييق الهوة بين اختلافاتنا، وسنتمكن أخيراً من تجهيز وتقديم منتَج ملموس. ويشرف فرنسا أن تقترح اليوم على مؤتمر نزع السلاح إنشاء هذه اللجنة.

الرئيس: أشكر ممثلة فرنسا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي. وأعطي الكلمة الآن لممثل النمسا، السفير كريد.

السيد كريد: (النمسا): نتقدم لكم، بادئ ذي بدء، تهانينا وأطيب تمنياتنا ونؤكد لكم أننا سنفعل كل ما بوسعنا لنسهّل عليكم مهمتكم.

إنني آخذ الكلمة اليوم أساساً لأقدم لهذا المؤتمر بعض المعلومات المتعلقة باجتماع الخبراء المعني بالألغام المضادة للأفراد الذي ستستضيفه حكومة بلدي في فيينا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير. ومعظمكم على علم بلا شك بهذه المبادرة لأن الدعوات الرسمية لحضور هذا الاجتماع قد أرسلت إلى الحكومات في الأسبوع الماضي. ونظراً إلى حساسية الموضوع قيد النظر، فقد رأينا من الملائم القيام في إطار مؤتمر نزع السلاح بشرح الاختصاصات الصحيحة وبواعث النمسا للدعوة إلى عقد هذا الاجتماع.

إن ما يدفع النمسا إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي نهائياً لآفة الألغام المضادة للأفراد هو ما يسببه استعمال هذه الألغام من معاناة واسعة النطاق ولا مبرر لها. لذلك، أصدر البرلمان النمساوي في الآونة الأخيرة قانوناً يحظر استخدام وانتاج وتخزين ونقل هذه الألغام في بلدنا حيث تم بالفعل تدمير المخزونات الموجودة في عام ١٩٩٥. وإذا كانت المعلومات التي لدي صحيحة، فإن النمسا هي أول بلد اتخذ هذه الخطوة البعيدة المدى بحظر الألغام المضادة للأفراد حظراً قانونياً بشكل نهائي، ولكننا على علم بأن بلدانا أخرى على وشك أن تحذو حذوها ولا يسعنا إلا أن نشجعكم جميعاً على النظر في اتخاذ مثل هذه الاجراءات الملائمة.

وسنقوم بتعميم نص القانون الاتحادي النمساوي كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

ومع ذلك، فإن حكومة بلدي مقتنعة أيضاً تمام الاقتناع بأن النجاح الدائم لا يمكن أن يتحقق باتخاذ اجراءات عفوية ومنعزلة، مهما بلغت درجة حسن النوايا فيها. ونظرا إلى محدودية التقدم الذي أحرز العام الماضي في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، ترى النمسا أن الحاجة تدعو بإلحاح إلى إبرام اتفاق دولي منفصل ملزم قانونا يحظر فعلياً استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. واتضح بجلاء في المؤتمر الذي عقد في أوتاوا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي أن عدد الدول التي تؤيد هذا الرأي وتنوعها الإقليمي قد بلغا الحجم اللازم لإجراء مفاوضات تتناول وضع اتفاقية كهذه وعقدها في وقت مبكر. واقتناعا منها بجدوى صياغة نص كهذا، أعدت النمسا أول مشروع نص مؤقت لاقى اهتماماً كبيراً في مؤتمر أوتاوا. وعليه، وكل رئيس هذا الاجتماع، وهو وزير خارجية كندا، إلى النمسا تقديم مشروع نص في اجتماع المتابعة الذي سيعقد في بروكسل في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وما هو السبب الذي يدفع النمسا إلى استضافة اجتماع الخبراء المعني بوضع نص اتفاقية تحظر الألغام البرية المضادة للأفراد؟ إن ما شجع النمسا على القيام بذلك هو التأييد الساحق الذي حظي به قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٥/٥١ قاف. إذ صوتت مائة وخمس وخمسون دولة لتأييد ما حثت عليه صراحة الفقرة ١ من منطوق القرار "على السعي بهمة إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً يحظر فعلياً استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد بغية الانتهاء من المفاوضات في أقرب وقت ممكن".

ورأينا أن إلحاح المسألة - وهذا يعني حياة أو موت أو تشوه ٠٠٠ ٢٥ شخص كل عام - لا يسمح لنا بأن نجلس مكتوفي الأيدي إلى أن يتم إعداد كل التفاصيل التنظيمية والإجرائية اللازمة لإجراء مفاوضات في المستقبل. ورأينا أننا يمكن أن نكسب وقتاً ثميناً - وأن ننقذ حياة بشر - إذا بدأت الآن مناقشات صريحة غير رسمية لما يمكن أن تكون عليه الاتفاقية. وفكرنا أن وضع أول مشروع نص مؤقت يمكن أن يساعد في حفز هذه المناقشات. ومع أننا لن نبدأ المفاوضات الحقيقية في فيينا، فإننا سنحاول المساعدة في الإعداد لها. ونأمل أن تكون جميع الدول الممثلة في هذه القاعة ودول أخرى كثيرة حاضرة في فيينا وأن تسهم بنشاط في المناقشات. وكانت الردود التي وردت حتى الآن مشجعة للغاية. فلاحظنا أن الاهتمام بحضور الاجتماع يفوق توقعاتنا. ويمكن التوقع من الآن أن عدد البلدان التي ستشارك في اجتماع فيينا سيكون أكبر من عدد البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع بوجه خاص إلى المدخلات التي ستقدمها البلدان المتضررة بالألغام.

وإذا كان معروفاً تماماً أن النمسا تؤيد بشدة عملية أوتاوا، فأود أن أصرح بكل وضوح بأن اجتماع فيينا لا يمس بأي طريقة موقف البلدان المشاركة فيما يتعلق بالشكل والمحفل الذي ستجري فيه المفاوضات. بل ولا تنوي النمسا مناقشة هذه القضية في فيينا. وبصرف النظر عن المحفل الذي ستجري فيه المفاوضات بالفعل، سيكون من المفيد قبل ذلك إجراء مناقشات غير رسمية تتناول نص الاتفاقية ومشروعاً قدم كورقة وطنية يراعي مع ذلك الكثير من التعليقات التي وردت.

وأرفق ببياني ورقة معلومات تلخص الجوانب الرئيسية لاجتماع فيينا. ومن المتوقع أن يبدأ الاجتماع بتبادل لوجهات النظر حول العناصر الرئيسية لاتفاقية تعقد في المستقبل. وسيُسمح للحملة الدولية لحظر الألغام البرية بالمشاركة في هذه المناقشات الأولية. ولن يتاح بعد ذلك إلا لممثلي الدول وممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الشروع في استعراض كل مادة على حدة من مواد مشروع النص الذي اقترحته النمسا. وإن ما يؤكد الطابع غير الرسمي للاجتماع وكونه اجتماعا للخبراء هو أنه لن يتم اعتماد أي تقرير ولا اتخاذ أي قرار. وستقوم النمسا، على أساس التعليقات التي ترد في إطار تبادل وجهات النظر، بإصدار نص منقح للمشروع، سيتم توزيعه مرة أخرى. ورهناً بالتقدم الذي سيحرز في هذا الاجتماع الأول، سيلزم على الأرجح عقد اجتماع ثان في أواخر أيار/مايو لزيادة تفصيل النص الذي ستقدمه النمسا بعد ذلك كمشروع وطني لا يمس بموقف البلدان الأخرى التي ستحضر الاجتماع في بلجيكا في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ودعوني أكرر الدعوة التي وجهتها النمسا إلى جميع الدول المهتمة بحضور اجتماع الخبراء المشار إليه أعلاه. إن بعثة النمسا في جنيف تحت تصرف الوفود لتقديم أية معلومات أخرى قد تود الحصول عليها. وتتطلع النمسا إلى أن تكون المشاركة في هذا الاجتماع على أوسع نطاق ممكن والى المساهمات التي ستقدمونها لوضع نص اتفاقية تحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

الرئيس: أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السفير هوفمان.

السيد هوفمان (ألمانيا): أود أن أهنئكم أصدق التهنئة لتوليكم المهمة التي تنطوي على مسؤولية كونكم أول رئيس هذا العام لمؤتمر نزع السلاح. ونعلم تماما أن أول رئيس لأية دورة من دورات مؤتمر نزع السلاح يتحمل مسؤولية خاصة في حمل المؤتمر على بدء القيام بأعمال ذات مغزى وأعمال موضوعية في وقت مبكر. وعبء منصبكم ثقيل بوجه خاص هذا العام لأنه سيتعين، بعد انتهاء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتخاذ قرارات بعيدة المدة لا تتعلق فحسب بدورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، وإنما ستحدد على الأرجح الطريق الذي سيسلكه مؤتمر نزع السلاح في الأعوام القادمة. وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون ودعم وفد ألمانيا لكي تحقق بداية هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح نتائج مثمرة.

وأود كذلك أن أثني على السيد بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وعلى نائبه، السيد عبد القادر بن اسماعيل، على الخدمات المهنية التي يقدمانها لمؤتمر نزع السلاح. وأود كذلك أن أرحب بزملائنا الجدد، وأتطلع إلى دعمهم القوي لجهودنا.

وأود، بوجه خاص، أن أشكركم على الجهد العظيم الذي بذلتموه للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن جدول أعمال هذه الدورة، وأن أشكر كذلك السيد بيتروفسكي على مساهمته القيمة في هذه المناقشة. لقد اقترحتم جدول أعمال يعكس بشكل ممتاز مجالات الأولوية التي ترى ألمانيا أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يعالجها، جدول أعمال يتناول بطريقة متوازنة تماما بندين كبيرين هما نزع الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية. وبالرغم من أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أولوية من الأولويات العليا لهذا المؤتمر، فلا بد من التصدي بمزيد من العمق لنزع الأسلحة التقليدية ومراقبة الأسلحة نظرا إلى تعدد المنازعات التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية وما تسببه هذه الأسلحة من معاناة هائلة في أنحاء كثيرة من العالم. وأرحب بكون الاقتراح الوارد في جدول أعمالكم يتضمن موضوعات دارت بشأنها مناقشات كثيرة في الماضي، مثل الشفافية في التسلح وضمانات الأمن السلبية، وهي موضوعات يمكن أن يتواصل القيام بأعمال موضوعية بشأنها دون تأخير لا مبرر له. وفي رأيي أنه يجب أن يتسنى التوصل، على أساس جدول الأعمال المقترح هذا، إلى اتفاق مبكر بشأن برنامج عمل موضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

لقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل ساحق في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبذلك، اختتمت بنجاح المفاوضات التي أجراها مؤتمر نزع السلاح بعزم ونشاط على مدى الأعوام الماضية. وتهدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى إنهاء استحداث أسلحة نووية أكثر تطورا باستمرار وأسلحة نووية من نوعية جديدة. ومن شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذا تم رصدها وإنفاذها على النحو السليم، أن تنهي سباق التسلح النوعي وأن تشجع على إجراء تخفيضات أكبر في الترسانات النووية عما تم فعله حتى الآن. ومن ثم، فإنها لا تسهم مساهمة هامة في عدم الانتشار الأفقي والرأسي فحسب، وإنما أيضا، في المدى الطويل، في نزع السلاح النووي.

وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وصل عدد الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى ١٣٨. وقررت هذه الدول أن تغطي الفترة التي تصل إلى بدء نفاذ المعاهدة بالتعاون في إطار اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وذلك من أجل "تأمين تشغيل نظام التحقق من المعاهدة عند بدء نفاذها" كما ورد ذلك في الفقرة ١٣ من النص المتعلق بإنشاء اللجنة التحضيرية. وقد تعهدت ألمانيا تعهدا كاملا بتحقيق هذه العملية وهي تناشد جميع الدول الموقعة الإسهام بشكل بناء في بدء عمل الأمانة المؤقتة في وقت مبكر، وجميع الدول تعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكرا بالتصديق عليها في الوقت المناسب.

ويتضمن جدول الأعمال الذي اقترحتموه بندين توليهما ألمانيا أولوية خاصة. وهذان البندان هما وقف إنتاج المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة النووية، وفرض حظر على الألغام المضادة للأفراد. وقد حان الوقت في رأينا لأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فورا في إجراء مفاوضات موضوعية تتناول هذين الموضوعين.

وعندما مددت معاهدة عدم الانتشار تمديدا لا نهائياً، تزايد تعزيزها نوعياً بالقرارات التي اتخذت بشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة" و"المبادئ والأهداف لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي". وتقدم المبادئ والأهداف مساهمة كبيرة في بعض المجالات الرئيسية التي تثير قلق مؤتمر نزع السلاح، منها بوجه خاص نزع السلاح النووي وضمانات الأمن. وقد اتخذت الخطوة الأولى من برنامج العمل الوارد في المبادئ والأهداف تحت عنوان نزع السلاح النووي، وهو التفاوض على معاهدة تحظر التجارب النووية.

ويجب أن تكون الخطوة الثانية هي "وقف إنتاج" المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط التفجيرية النووية. وسيكون الهدف من وضع معاهدة كهذه متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية "لوقف إنتاج المواد الإنشطارية" هو وقف زيادة المقدار المتاح من المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة النووية. وستكون هذه المعاهدة مكملة بالضرورة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد سعت الأمم منذ وقت طويل إلى وضع معاهدة كهذه "لوقف إنتاج المواد الإنشطارية". وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت أخيرا الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإجماع، القرار ٧٥/٤٨ لام الذي يدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن "وقف إنتاج المواد الإنشطارية". وبعد مرور عامين على ذلك - وفي أعقاب مشاورات دامت عدة أشهر وعلى أساس العمل المفيد الذي أنجزه السيد شانون، سفير كندا - توصلنا إلى توافق في الآراء في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن ولاية للتفاوض على المعاهدة التي دعا إليها القرار. وبما أن الأساس قد أرسي بثبات لإجراء مفاوضات تتناول وقف إنتاج المواد الإنشطارية، فليس هناك ما يبرر تأخير إنشاء اللجنة المخصصة لها أكثر من ذلك.

وتولي الحكومة الألمانية أولوية عليا للبدء فورا في إجراء مفاوضات تتناول هذه الاتفاقية باعتبار ذلك مساهمة أخرى هامة في منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، تخلت ألمانيا بدون شروط عن استخدام الألغام المضادة للأفراد. وسيتم تدمير المخزونات القائمة بحلول نهاية هذا العام. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، أعلن وزير خارجية ألمانيا عن برنامج عمل من سبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد. وهدفه الرئيسي هو فرض حظر دولي على هذه الألغام. ولا بد لنا أن نقضي نهائياً على هذا السلاح القاسي واللاإنساني. ولهذا السبب، ترحب ألمانيا ترحيبا

شديدا بقيام عدد متزايد من الدول باتخاذ خطوات مماثلة وبدعم المجتمع الدولي الواسع النطاق والمتزايد باستمرار لفرض حظر تام. وكدليل على هذا التطور الإجراء المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي، وإعلان أوتاوا، وأخيرا وليس آخرا، التأييد الساحق للقرار الذي اعتمدته الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة بحظر الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، أرحب صادقاً ببيان السيد كريد، سفير النمسا.

وأود أن أهنئ حكومة كندا على مبادرتها بإنشاء حركة عالمية تضم الدول التي تأخذ بنفس الرأي والتي تعهدت بحظر الألغام المضادة للأفراد حظرا تاما. ولا بد من الحفاظ على الزخم الذي اكتسبته هذه العملية التي تتمشى تماما مع مبادرات أخرى ترمي إلى تنفيذ حظر تام، وزيادة هذا الزخم. وبالنظر إلى النهج العالمي لهذه العملية يجب أن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الدول.

وحكومة ألمانيا ملتزمة بالتوصل مبكرا إلى إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا لحظر الألغام المضادة للأفراد. ويجب أن يكون هذا الاتفاق كاملا من حيث النطاق، وعالميا قدر الإمكان من حيث الانضمام. وقررت ألمانيا العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بجميع الوسائل الفعالة وفي أي محفل ملائم لذلك. إلا أنها ترى مع ذلك أنه ينبغي الإفادة تماما من الدور العالمي الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح ومما تراكم في مؤسسة التفاوض هذه من خبرة وتجربة على مدى سنوات عديدة عند القيام بعقد اتفاق يحظر تماما الألغام المضادة للأفراد، ولذلك ينبغي لنا أن نبدأ فورا المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح عن أفضل طريقة يمكن بها تحقيق هذا الهدف كما اقترحه عدد كبير من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة. ومن الجوهري في رأينا أن تنص أية ولاية تفاوضية يتم الاتفاق عليه على التزام صريح بالتوصل إلى فرض حظر كامل. ويجب أن تشير بالمثل إلى الخطوات الملموسة الواجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف وتحديد موعد تحقيقه.

إن حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً عالمياً وملزماً قانوناً ليس فحسب مسألة تشغل بال الإنسانية ومسألة ملحة، وإنما أيضا قضية دولية هامة من قضايا مراقبة الأسلحة باعتبار أنها تهدف إلى القضاء على فئة بأكملها من الأسلحة. ونظرا إلى الدور الفريد الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في التفاوض على اتفاقات عالمية تتعلق بمراقبة الأسلحة، فإن فشله في التوصل إلى اتفاق بشأن قضية هامة مثل الألغام المضادة للأفراد لن يثير استياء المجتمع الدولي فحسب، وإنما يمكن أن يثير أيضا تساؤلات حول فعالية المؤتمر ذاته وأن يعرض دوره في المستقبل لخطر شديد بظهور إجراءات بديلة.

وقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح بنجاح في الماضي على معاهدات تتعلق بالقضاء الكامل على فئات معينة من أسلحة الدمار الشامل. وترحب ألمانيا بشدة ببدء نفاذ إحدى هذه المعاهدات قريباً، وهي اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتأمل في أن يكون أكبر عدد ممكن من البلدان قد صدق عليها بحلول هذا التاريخ، لا سيما تلك التي لديها قدرات معلنة في هذا المجال.

وبينما تتضمن اتفاقية الأسلحة الكيميائية نظاما متطورا للتحقق، فإن الاتفاق الأول لنزع السلاح الذي يحظر فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، وهو اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يفتقر إلى أحكام من هذا القبيل. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في إطار الفريق المخصص للدول الأعضاء بشأن تدابير التحقق، فإن الحاجة قائمة بوضوح للتعجيل بالمفاوضات. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اعتمده الفريق المخصص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بتخصيص مزيد من الوقت لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وللجزء ذي الصلة من الوثيقة

الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع الذي يشجع الفريق المخصص على استعراض أساليب عمله والانتقال إلى وضع صيغة تفاوضية. وتود ألمانيا أن تنتهي المفاوضات المتعلقة ببروتوكول للتحقق بحلول منتصف عام ١٩٩٨.

ولا تزال مسألة توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح مسألة معلقة. وبينما نرحب بالقرار الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه من العام الماضي بزيادة عدد الدول الأعضاء فيه بـ ٢٣ دولة، فإننا نعتقد أنه يمكن أيضا للدول الأخرى التي قدمت طلبات للانضمام إليه أن تسهم في عملنا بشكل مفيد. وكان موقف ألمانيا على الدوام يتمثل في أنه ينبغي أن يكون للدول الراغبة في المشاركة في مؤتمر نزع السلاح كأعضاء كاملة العضوية الحق في القيام بذلك. ونؤيد، من ثم، تعيين منسق خاص تعهد إليه بمهمة حل قضية زيادة توسيع العضوية في المؤتمر بطريقة مناسبة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التأييد الساحق الذي حظي به في الماضي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتوسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وإن تزايد عدد الدول الراغبة في المشاركة في عمل هذا المؤتمر إنما يشهد على الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع الدولي لعملنا. وتتوقف علينا الاستجابة لهذه التوقعات الكبيرة بالتوصل مبكرا إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يعكس تطلعات واهتمامات بلدان وشعوب معمورتنا. وهذه مهمة صعبة ولكن ينبغي ويمكن لنا إنجازها بنجاح.

الرئيس: أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب لكم عن تهنئة وفد مصر بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وعن تأييدنا للمشاورات التي تقومون بها بكفاءة ونشاط حول جدول أعمال المؤتمر رغم أنه لم يمض إلا عدة أشهر منذ انضمام بلادكم، جمهورية كوريا، لعضوية مؤتمر نزع السلاح. كما أعرب عن خالص الشكر لسلفكم، السفير لودفيغ دمبينسكي، سفير بولندا، الذي أدار أعمال المؤتمر على خير وجه خلال الجزء الأخير من دورته لعام ١٩٩٦ وللمشاورات التي قام بها خلال الفترة فيما بين دورتي المؤتمر.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بالسفراء الجدد الذين انضموا لنا في مؤتمر نزع السلاح وهم السفير محمد صالح دمبري، سفير الجزائر، والسفير جون كامبل، سفير استراليا، والسفير افتخار أحمد شودوري، سفير بنغلاديش، والسفير اندريه ميرنيه، سفير بلجيكا، والسفير بولد، سفير منغوليا، وأتطلع للعمل والتعاون معهم في المستقبل.

ولا يفوتني أن أعرب عن التقدير للجهود والمقترحات البناءة التي قدمها السيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، لتسهيل بداية أعمال المؤتمر كما أشكر نائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل وأعضاء الأمانة على كل ما يقدمونه من دعم لتسهيل أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لقد طلبت الكلمة اليوم من أجل إبداء بعض الملاحظات حول عمل مؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ١٩٩٧. وأود أن أبدأ بموضوع ذي أهمية بالغة بالنسبة للدول غير النووية ومنها مصر وهو موضوع نزع السلاح النووي. ولكن قبل تناول هذا الموضوع أود أن أشير إلى أن عام ١٩٩٦ قد شهد حدثين بالغين في الأهمية في مجال منع الانتشار ونزع السلاح النووي: الحدث الأول هو التوقيع في القاهرة على معاهدة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، حيث يعد هذا الحدث بمثابة شهادة على التزام الدول النامية بقضية نزع السلاح النووي على المستوى العالمي. كما أنه يعد خطوة ايجابية ومشجعة يجب متابعتها قريباً بالتفاوض حول إنشاء منطقة أخرى في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وكخطوة نحو تحقيق مبادرة الرئيس مبارك بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وهذه الخطوات تدخل في إطار إحلال سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا لصدد نرحب بالتوصل إلى اتفاق مؤخراً بين السلطة الفلسطينية واسرائيل حول إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل، كمرحلة جديدة في تنفيذ مسيرة السلام لمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو.

أما الحدث الثاني فكان اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كخطوة - بالرغم من محدوديتها - نحو نزع السلاح النووي. إن أهمية هذين الحدثين لا يمكن إغفالهما وإن الرسالة التي يحملانها على المستويين العالمي والإقليمي يجب أن تحث المجتمع الدولي على مواصلة الطريق نحو نزع السلاح النووي وإعطاء دفعة للجهود الرامية إلى تحقيق عالمية كافة المواثيق الدولية الخاصة بنزع السلاح.

لقد سبق إدراج موضوع "نزع السلاح النووي" على جدول أعمال نزع السلاح منذ عشرات السنوات. وفي الوقت الذي تناول فيه المجتمع الدولي كل من الأسلحة البيولوجية والكيميائية حيث تم إبرام معاهدة لحظر الأسلحة البيولوجية للأسف بدون نظام للتحقق وأخرى لحظر الأسلحة الكيميائية التي سوف تدخل للأسف حيز النفاذ قريبا بدون تصديق الدول التي لديها أكبر مخزون من تلك الأسلحة. إلا أن الاستثناء الأكثر خطورة هو موضوع الأسلحة النووية. والتي تعد بلا جدال أكثر الأسلحة تدميراً وخراباً. إن المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تنص على "التفاوض بحسن نية على إجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن" وبالرغم من ذلك، لم يتحقق هذا الهدف منذ عام ١٩٦٨. وقد وافق مؤتمر استعراض تمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ على تجديد تلك المعاهدة إلى ما لا نهاية بدون تمكنه من مراجعة تنفيذ المادة السادسة أو الاتفاق على برنامج زمني ملزم للقضاء على الأسلحة النووية.

ولا شك أن دولتين من الدول النووية هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حققتا انجازات ثنائية هامة في هذا المجال. ولكننا لا نستطيع أن ننكر كذلك أن الدول النووية أو الحائزة على سلاح نووي لم تلتزم بعد ببرنامج زمني واضح لنزع السلاح النووي من أجل تحقيق التزامها بما يسمى الهدف النهائي لنزع السلاح النووي المشار إليه في المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي.

إن الإعلانات، وخطط العمل، والوثائق الختامية، والقرارات والتوصيات التي تطالب بنزع السلاح النووي والتي صدرت عن الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى بما في ذلك حركة عدم الانحياز، هذه الوثائق يمكن أن تملأ مجلدات. ورغم إرادة غالبية أعضاء المجتمع الدولي، فإن التحرك نحو نزع السلاح النووي يجري ببطء شديد بدون التزام قانوني واضح بتحقيق نزوع السلاح النووي الشامل في إطار زمني

محدد. إن هذا الموقف ربما يعطي الانطباع بأن الدول الحائزة على السلاح النووي لا تزال تعتقد بأن لهذا السلاح دوراً في العلاقات الدولية، وهو ما يعتبره خبراء القانون الدولي تهديدا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية وبصفة خاصة الحق في الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

إن القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية كانت وراء رسالة التحذير التي أبرزها تقرير لجنة كانبرا في آب/أغسطس ١٩٩٦، وكانت رسالتها المركزية أن عقيدة الردع النووي تعتبر غير ذات فائدة عسكرية وخطيرة. كما تضمن التقرير، وأقتبس:

"... الحقيقة الجوهرية هي أن الأسلحة النووية تقلل أمن جميع الدول. وبالفعل، فإن الدول التي تمتلكها تصبح هي ذاتها هدفاً للأسلحة النووية. والفرصة متاحة الآن، وهي فرصة ربما لم يسبق لها مثيل أو لن تتكرر، للإقدام على اختيار جديد وواضح لتمكين العالم من إدارة شؤونه بدون أسلحة نووية". "ويمكن توفير الأمن لعالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه باتخاذ تعهدات سياسية، وترسيخه في إطار قانوني دائم وملزم".

لا شك أن هناك العديد من المحافل التي تتناول الموضوعات النووية وخاصة مؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي الوحيد لموضوعات نزع السلاح والجمعية العامة، إلا أن تناول تلك الموضوعات لا يتم بأسلوب شامل ونهائي، وبالتالي فإن ضمانات الأمن التي قدمتها الدول النووية أحادياً وجماعياً والتي انعكست في قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ لصالح الدول غير النووية لا تحقق الهدف المطلوب حيث إنها مشروطة، وغير شاملة وغير ملزمة قانوناً، ولم يتم التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف. ولذلك لا بد من تنفيذ القرار الذي اعتمده مؤتمر مراجعة ومد معاهدة منع الانتشار النووي في أيار/مايو ١٩٩٥ حول "المبادئ والأهداف" وذلك بالبدء في مفاوضات جادة في مؤتمر نزع السلاح حول وثيقة متعددة الأطراف وملزمة من الناحية القانونية تقدم ضمانات أمن شاملة لصالح الدول غير النووية في أقرب فرصة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير هنا إلى القرار رقم ٤٣/٥١ الصادر عن الجمعية العامة والذي أوصى بمواصلة مؤتمر نزع السلاح المفاوضات المكثفة بهدف التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن والانتهاء من وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات لصالح الدول غير النووية أمام استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

أما موضوع حظر إنتاج المواد الإنشطارية فهو يعد مثلاً آخر. حيث نرى أن الحظر على إنتاج المواد الإنشطارية لا يجب أن يتجاهل الانتاج القديم من هذه المواد والذي يشار إليه عادة "بالمخزون" حتى لا يكون مجرد إجراء محدود يمثل حلاً جزئياً فقط لمنع الانتشار ولا يعتبر خطوة أخرى نحو نزع السلاح النووي. وعلى هذا الأساس واتفاقاً مع الأطر المرجعية التي وضعها المنسق الخاص حول هذا الموضوع، السفير شانون، فإنه يمكن بدء التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية في إطار لجنة لنزع السلاح النووي والتي طالبت مجموعة الـ ٢١ بإنشائها في مؤتمر نزع السلاح باعتبار أننا ننظر إلى هذا الموضوع كإجراء ضمن برنامج نزع السلاح النووي الذي تضمنه قرار المبادئ والأهداف لمؤتمر مراجعة ومد معاهدة منع الانتشار النووي.

لا أود هنا أن أعدد النداءات الكثيرة الصادرة عن المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح النووي. ولكنني أود أن أشير إلى القرار ٤٥/٥١ سين الصادر عن الجمعية العامة والذي طالب مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة

لنزع السلاح النووي على وجه الأولوية لبدء المفاوضات في بداية عام ١٩٩٧ حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية في إطار برنامج زمني من خلال إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي أكد بالإجماع على وجود التزام بمواصلة السعي بحسن نية للتوصل إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة. ولقد دعا القرار ٤٥/٥١ ميم الصادر عن الجمعية العامة جميع الدول إلى تنفيذ هذا الالتزام فوراً ببدء المفاوضات خلال عام ١٩٩٧ بهدف الانتهاء المبكر من معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويجب أن ينعكس ذلك في إطار برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح كالمحفل متعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض حول موضوعات نزع السلاح.

يضاف إلى ذلك أن قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان رقم ١٩٩٦/١٤ بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ والذي يتضمنه المستند CD/1433 نص في فقرتيه التنفيذيتين: وأقتبس:

"تؤكد [اللجنة الفرعية] أنه ينبغي ألا يكون لأسلحة التدمير الشامل، ولا سيما للأسلحة النووية، أي دور تلعبه في العلاقات الدولية، وأنه ينبغي بالتالي إزالتها؛

"توصي المحافل الدولية ذات الصلة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، بالشروع فوراً في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بغية تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي في إطار برنامج من مراحل، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في إزالة تلك الأسلحة، والإسهام بالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الحياة".

إن برنامج العمل الخاصة بإزالة الأسلحة النووية والذي قدمته مصر إلى مؤتمر نزع السلاح يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بالنيابة عن ٢٨ دولة أعضاء في مجموعة الـ ٢١ بمؤتمر نوع السلاح والذي يتضمنه المستند CD/1419 يعد إسهاماً إضافياً سوف يساعد على بدء المفاوضات في لجنة نزع السلاح النووي التي طالبنا بإنشائها في مؤتمر نزع السلاح. ويؤكد هذا البرنامج على وجود حاجة إلى جهود نشطة متعددة الأطراف لتحديد، والتفاوض حول، وتنفيذ إجراءات محددة على مراحل للقضاء التام والكامل على الأسلحة النووية على المستويين الإقليمي والدولي. ويتضمن البرنامج تدابير ملموسة على ثلاث مراحل، تنتهي آخرها عام ٢٠٢٠. ولا تعد قائمة التدابير المقترحة جامعة مانعة، ولكن من المفهوم أن كل التدابير المراد اتخاذها في أي برنامج لنزع السلاح النووي تعد مترابطة فيما بينها ترابطاً لا تنفصم عراه.

حيث إن هذا البيان يركز على الموضوعات النووية والتي يجب أن تكون لها الأولوية القصوى، فإنني لا أود تكرار موقفنا باستفاضة بالنسبة للموضوعات غير النووية التي يلزم أن تنعكس على جدول أعمال المؤتمر. دعني فقط أذكر بأننا مستمرون في إعطاء أهمية كبرى إلى موضوعات مثل "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" حيث نرى أنه لا بد من حظر أي أعمال عسكرية في هذا المجال بشكل قاطع. وأود أن أشير هنا إلى القرار ٤٤/٥١ الذي قدمته مصر واعتمدته الجمعية العامة، والذي دعا كافة الدول وبالأخص تلك التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء الخارجي إلى المشاركة بنشاط لتحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والامتناع عن أية أعمال مخالفة لهذا الهدف. لقد

طالب القرار كذلك مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وأن تكون لهذه اللجنة ولاية تفاوضية في بداية دورة المؤتمر عام ١٩٩٧ بهدف التفاوض حول إبرام اتفاقية لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه.

ننتقل الآن إلى موضوع الشفافية في التسلح والذي نؤمن بأنه يجب التعامل معه بشكل شامل ومتكامل بحيث يغطي كافة أنواع الأسلحة، سواء كانت أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل. وفي هذه الحالة فإن الشفافية ستكون مؤشرا للانذار المبكر في حالة تكدس كافة أنواع الأسلحة في أي دولة والذي يمكن اعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومن ناحية أخرى، فإن مصر تؤكد على الحاجة إلى بعض المتطلبات الأساسية التي يجب أن يتم الالتزام بها إذا أردنا لسجل الأمم المتحدة أن يحقق إجراءات ملموسة وحقيقية لبناء الثقة ومن ثم المساهمة في زيادة الأمن والاستقرار، وهذه المتطلبات هي: إن إجراءات بناء الثقة يجب أن تكون عالمية وشاملة وغير تمييزية، يجب أن تكفل حقوقاً والتزامات متساوية لكافة الدول، يجب أن تنص على الاعتبارات الأمنية المشروعة لكافة الدول. وفي هذا الإطار، فإننا لا بد وأن نبقي على جدول أعمال المؤتمر لدورة ١٩٩٧ بندين هامين سبق تضمينهما من قبل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهما تحديداً الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل؛ إشارة إلى الأسلحة الراديولوجية وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٧/٥١ والبرنامج الشامل لنزع السلاح.

هذه بعض الملاحظات على الاقتراح الذي قدمتموه - السيد الرئيس - لمشروع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

والآن سوف انتقل إلى اقتراح حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث أود التركيز على أن مصر واحدة من أكثر الدول معاناة من الألغام الأرضية في العالم حيث يوجد بها حوالي ٢٣ مليون لغم أرضي تم زرعها في أراضيها بواسطة قوى أجنبية خلال الحرب العالمية الثانية والنزاع في الشرق الأوسط. فبالإضافة إلى المواطنين الذين يقتلون ويشوهون في مصر كل عام، فإن حقول الألغام الموجودة حالياً، خاصة في منطقة الصحراء الغربية، تواصل إعاقتها للتنمية البشرية والاقتصادية في هذه المنطقة الشاسعة. لذلك فإن تدمير وإزالة هذا الألغام تمثل أولوية قصوى بالنسبة لمصر، ويجب أن تتحمل الدول التي زرعت تلك الألغام المسؤولية الكاملة نحو إزالتها. إن مصر تدرك مدى أهمية وخطورة المشاكل المتعلقة بانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتي تعتبر قضية إنسانية في المقام الأول. وأشير هنا إلى المعاناة التي تسببها للسكان المدنيين، والعبء المادي الكبير ومحدودية التكنولوجيا المستخدمة في تحديد وإبطال فاعلية هذه الألغام. ومع ذلك فإننا نعتقد بأن الإجراءات التي تهدف إلى حظر الألغام الأرضية يجب أن تصاحبها عدة خطوات جادة وملموسة للتحرك باتجاه إزالة الألغام من أراضي الدول المتضررة، وخاصة التي ليس لديها المقدرة على تحقيق هذا الهدف بمفردها، وذلك من خلال توفير المتطلبات الفنية والمالية لتحقيق ذلك. ومن المفيد هنا الإشارة إلى الإعلان النهائي لمؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة التقليدية مفرطة الضرر وعشوائية الأثر الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٦ حيث تضمن فقرة عن دور الدول المسؤولة عن نشر الألغام في إزالتها، وأقتبس:

"وإذ تسلّم بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي، لا سيما الدول القائمة بوزع الألغام، في مجال المساعدة على إزالة الألغام في البلدان المتأثرة عن طريق توفير ما يلزم من خرائط ومعلومات ومساعدة تقنية ومادية ملائمة لإبطال مفعول حقول الألغام والأشراك الخداعية القائمة".

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرى أنه في إطار الجهود الرامية للحد من انتشار الألغام الأرضية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الأمن القومي للدول وحقها الشرعي في الدفاع عن نفسها والذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الدول التي لديها حدود شاسعة تمر في مناطق غير آهلة بالسكان تتعرض لعمليات التهريب غير الشرعي للمخدرات والسلاح بهدف زعزعة الاستقرار والأمن القومي وزيادة العمليات الإرهابية والإجرامية عبر الحدود.

ويثور التساؤل حول الجهة التي تتحمل النفقات المالية المترتبة على ايجاد بديل لهذه الألغام الأرضية التي يتم زراعتها لحماية الحدود وبصفة خاصة بالنسبة للدول النامية. هذا التساؤل يجب الرد عليه بصراحة وإنصاف من جانب مقدمي هذا الاقتراح قبل التفاوض حول اتفاقية لحظر تلك الألغام. وعلى أي حال لا يجب أن يلقي هذا الموضوع بظلاله على موضوع نزع السلاح النووي الذي يعطيه المجتمع الدولي ونعطيه نحن أيضا الأولوية القصوى تنفيذاً لنتائج الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى المخصصة لنزع السلاح بالإضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية تعزيز ودعم كفاءة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. إن الهدف الجماعي يتطلب التنسيق فيما بين أعمال اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح بهدف تكامل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل. وفي إطار التجارب السابقة، ندعو كافة الدول للتعاون بحسن نية في تنفيذ كافة القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في أعمال مؤتمر نزع السلاح احتراماً للشرعية وديمقراطية العلاقات الدولية.

الرئيس: أشكر السفير زهران على بيانه وعلى الملاحظات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، السفير شودوري.

السيد شودوري (بنغلاديش): إن الوفد البنغالي ينهئكم، السيد الرئيس، على توليكم منصب الرئاسة. وكونكم تتولون هذه المسؤوليات الشاقة بعد فترة وجيزة من انضمام جمهورية كوريا إلى مؤتمر نزع السلاح إنما يعكس التزاماتكم والتزامات بلدكم بأهدافنا. وهذا جدير بالثناء. وبنغلاديش هي الأخرى عضو جديد في مؤتمر نزع السلاح. غير أن تفانينا لتحقيق أغراضه ليس بالأمر الجديد. ونأمل أن تشهد مساهمتنا على ذلك. وأشكر جميع الذين رحبوا بي، وبالوافدين الجدد الآخرين، ترحيبا حارا اليوم. ويبدو أننا جئنا في لحظة مناسبة يتطلع فيها المؤتمر بالضبط لتنظيم أعماله للعام الذي أمامنا.

إن مؤتمر نزع السلاح، من نواح معينة، في مفترق طرق، كما قال ذلك زميلنا الفرنسي. وليست معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خالية من الشوائب، ولكنها مهمة أنجزت إلى حد كبير. ونحتاج الآن إلى المضي قدما إلى الأمام. وعلينا أن نقرر الطريق الذي سنسلكه وكيف سنسلكه. لقد كانت المبادرة التي اتخذتموها أنتم، السيد الرئيس، والأمين العام بيتروفسكي، مبادرة ممتازة. فقد سعيتما من خلال الورقات غير الرسمية إلى الإشارة إلى الوجهات الممكنة. وبحثتما لتعيين قضايا وأوليات الوفود والمجموعات. وحاولتما الموازنة بين آراء عدة. وستناقش هذه الآراء بالتأكيد وستكون محل جدل. ونحن مدينون لكما مع ذلك لهذه المحاولات. ونودكم أن تعلموا أن الجهد الذي يبذل بحسن نية لا يضيع أبداً. ونرحب كذلك بالخطوات التي

اتخذتها دول عديدة، كما سمعنا اليوم، لترسيخ قواعد السلوك في عالم خال من الأسلحة، أو على الأقل، في عالم أقل خطورة.

وليست صلة التزام مؤتمر نزع السلاح بالوصايا العشر محل نزاع. فالوصايا العشر ليست مجرد إطار مرجعي له، وإنما هي التي تحدد محتواه أيضا. ومع ذلك، نعلم أن التغير واحد من القوانين الأساسية للطبيعة. فالعالم في تغير مستمر. والمرء لا تطأ قدماه قط نفس نهر الرون مرتين. والأشياء كلها سوف تتطور وربما تتغير مثلما سيحدث بالفعل للوصايا العشر. ولكن التغييرات التي تكون ظاهرة يجب أن تسبقها مشاورات مكثفة. وهذه المشاورات يجب أن تتم على أساس اتفاق. ويجب أن يتم النظر في البنود الجديدة على أساس هذا التفاهم فقط، وأن يكون هناك اتساق بينها وبين الوصايا العشر.

وإلى ذلك، نرى أن المؤتمر يحتاج إلى برنامج عمل واضح. وهذا البرنامج يجب أن يحدد الأولويات لعام ١٩٩٧ ووسائل التفاوض عليها. ووسيلة تفاوضنا هي محفل التفاوض الوحيد لنزع السلاح. وليس لنا للأسف أن ننغمس في ترف إجراء المداولات وتحديد البنود، مهما كانت الموازنة بينها أمرا معقداً سياسيا. فبرامج عملنا يجب أن تسفر عن إنشاء أفرقة مخصصة تزود بولايات للتفاوض. وليس بوسع المرء أن يتناول جميع القضايا في آن واحد. ويمكن أن يتم تعيين قضية أو قضيتين فقط للتركيز عليهما، وترك القضايا الأخرى لإجراء مداولات بشأنها في جلسات عامة للإعداد للمفاوضات التي ستجري في المستقبل. ونعتقد أن الفكرة القائلة بأن لجنة مخصصة واحدة يمكن أن تتناول أكثر من قضية واحدة داخل نطاق نزع السلاح النووي فكرة تستحق الدراسة.

ويمثل نزع السلاح النووي أولوية لا غموض فيها بالنسبة لمجموعة الـ ٢١. وقد طالبت هذه المجموعة مرارا بإنشاء فريق مخصص يناط بولاية تفاوضية لتحقيق هذا الغرض. وأشار سفير مصر إلى أن البلدان الـ ٢٨ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح قدمت في العام الماضي برنامجا يتم تنفيذه على مراحل لإزالة الأسلحة النووية. وكانت بنغلاديش طرفا في هذا الحدث. فنزع السلاح العام والكامل وارد في دستورنا، ووارد في قيمنا، ووارد في روح شعبنا. والتزامنا بهذا التطلع، إن لم يكن بهذا الهدف، ثابت لا يتزعزع. وكان هذا هو السبب الكامن وراء تأييدنا لتمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا لا نهائيا بشكل رسمي. وهذا ما أرشد توقيعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم ما انطوت عليه من أوجه قصور ورغم شواغل أقل البلدان نموا بشأن الالتزامات المالية. فتمديد معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حدثان أسفرا عن التوصل الآن إلى الهدف المنطقي، ألا وهو بدء اجراء مفاوضات لإزالة جميع الأسلحة النووية من على سطح الأرض.

ولا بد لي مع ذلك أن أضيف بأن قائمتكم تتضمن بنودا لا تتردد بنغلاديش في مناقشتها. ووقف إنتاج المواد الإنشطارية واحد من هذه البنود. ولكن ذلك يمكن أن يندرج في إطار نزع السلاح النووي الواسع كما تم توخيه في البرنامج الذي اقترحت البلدان الأعضاء الـ ٢٨ تنفيذه على مراحل. ومع ذلك، لا يتجنب وفد بلدي مناقشة قضايا أخرى. فبلدنا بلد مسالم ونواياه سلمية إلى أقصى حد. وسنفعل كل ما بوسعنا لحماية أنفسنا والحفاظ على السلم في منطقتنا وتحقيق الاستقرار في العالم. ونعلم علم اليقين أن ليس هناك وفد يتمنى عكس ذلك. ولكن ينبغي لنا الاتفاق على الطريقة التي سنمضي بها في أعمالنا، وهذه الطريقة يجب أن تتمشى مع الأولويات التي تم وضعها.

وليس نزع السلاح النووي بالفكرة الجديدة. وقد آن بالتأكيد أوان معالجته بأقصى جدية ممكنة. وعلينا جميعا القيام بذلك مع بعضنا. وفي منطقتنا من العالم مقولة مؤداها "أن ما من فائدة ترجى من إصدار قطيع من الخرفان قرارات مؤيدة للنباتية إذا بقيت الفهود متمسكة برأي مختلف". إننا نعلم أن مهمتكم ليست سهلة. ولا كذلك مهمتنا. وقد سبق مع ذلك فك العقد المستعصية. ونحن على ثقة من أن مساعينا ستؤتي ثمارها. وسيتعاون وفد بلدي بكافة الطرق الممكنة.

الرئيس: أشكر سفير بنغلاديش على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السيد بيترز.

السيد بيترز (بلجيكا): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة أثناء هذه الدورة. فاسمحوا لي قبل كل شيء بأن أهنئكم بمناسبة توليكم مهام منصبكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل النجاح في أدائكم لمهمتكم وأود أن أؤكد لكم، من بداية أعمالنا، دعم وفد بلجيكا التام والكامل لكم.

إنني ألقي اليوم كلمة قصيرة أمام المؤتمر لاطلاعكم على بضعة آراء تتعلق بالألغام المضادة للأفراد، باعتبار أنه سبق لعدد من الوفود أن أبدت رأيها بشأن هذا الموضوع. ويود وفد بلدي أن يقدم منذ بداية هذه الدورة مساهمته لتبديد أي لبس يمكن أن يحدث في هذا المجال الهام. وإن اعتماد القرار ٤٥/٥١ قاف في الآونة الأخيرة أثناء انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة إنما يشهد على أن المجتمع الدولي قد تعهد تعهدا ثابتا باتخاذ إجراءات، وأثبت أن هناك اليوم توافقا واسعا في الآراء لحظر الألغام المضادة للأفراد حظرا عالميا.

والسؤال الكبير الذي يشغلنا جميعا اليوم هو معرفة طريقة التوصل إلى هذا الحظر في أبكر وقت. ومنذ البداية، شاركت بلجيكا بنشاط في العملية التي بدأت في أوتاوا. ولهذا السبب، رشحت نفسها لتنظيم مؤتمر المتابعة الذي سيعقد في بروكسل في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولكن كما قلت للتو، أبدى عدد من البلدان الرغبة في الآونة الأخيرة في أن يعهد إلى مؤتمر نزع السلاح بإعداد هذه المعاهدة لإشراك أكبر عدد ممكن من الدول.

وتود بلجيكا أن تؤكد من جانبها أن أسلوبي العمل كليهما يتمشيان تماما مع بعضهما بشرط أن يكملا ويعززا بعضهما بعضا، أو بمعنى آخر، بشرط أن يكون كل نهج نهجا بناءً. فلكلا المحفلين مزاياهما الخاصة بالفعل. ولمؤتمر نزع السلاح بالتأكيد جدارته ولأعماله صفة العالمية. وتسلم بلجيكا تماما بأنه يمكن اللجوء في المستقبل إلى مؤتمر نزع السلاح لإعداد نظام للتحقق مثلا. وما ينبغي تفاديه مع ذلك بأي شكل هو ألا تؤدي الأشغال التي يتم انجازها في احدى العمليات، أيا كانت، إلى إبطاء أو إعاقة الجهود التي تبذل في جهة أخرى. إذ من شأن ذلك أن يبعدنا عن الهدف النهائي الواجب بلوغه. وحتى إذا كانت لكل عملية طريقتها الخاصة في تناول المسألة، فإن هدفنا النهائي يجب أن يظل كما هو: حظر الألغام المضادة للأفراد حظراً شاملاً وعالمياً. ومن هنا تكتسب العملية التي بدأت في أوتاوا أهميتها بالنسبة لبلدي حيث أن هدفها لم يتغير، وهو الحصول في المدى القصير على معاهدة تحظر الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس: أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعتقد أن قائمة المتحدثين التي لدي لليوم قد انتهت بذلك. وما لم يكن هناك وفد يريد الكلمة، فإني أقترح الانتقال إلى البند التالي.

وكما أحطتكم علما في بداية هذه الجلسة، فإنني سأتناول الآن الطلبين اللذين وردا من نيبال وأرمينيا للمشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال عام ١٩٩٧. ويرد هذان الطلبان في الوثيقة CD/WP.480 التي أمامكم. فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر قد وافق على هذين الطلبين؟

لقد تقرر ذلك.

الرئيس: كما تعلمون، لا تزال المشاورات المكثفة تجري حتى الآن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال وتنظيم عمل المؤتمر لهذه الدورة. وقد قدمت اقتراحا بشأن جدول الأعمال السنوي الذي أعتقد أنه يمكن أن يشكل أساساً لننظر فيه في هذا الصدد. وقد أتاحت لنا البيانات التي قدمت في الجلسة العامة التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق ٢١ كانون الثاني/يناير والتي قدمت اليوم أيضا إرشادات مفيدة نأمل أن تسهم في عملية بناء توافق الآراء بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل. وأنوي زيادة تكثيف المشاورات التي نجريها على أساس بُعد مختلف للتوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال وتنظيم العمل وطرائق إجراء المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة بحيث يمكننا الشروع في أعمالنا الموضوعية. ولهذا الغرض، أنوي، بموافقتكم، عقد مجموعة من الجلسات العامة غير الرسمية، وستعقد أولى هذه الجلسات يوم الثلاثاء القادم، الموافق ٢٨ كانون الثاني/يناير، في الساعة العاشرة صباحا في هذه القاعة.

وأعطي الكلمة للسفير تارميدزي، سفير اندونيسيا.

السيد تارميدزي (اندونيسيا): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في الجلسة العامة المعقودة تحت رئاستكم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم منصب الرئاسة. وبطبيعة الحال، ستلقى كلمة أنسب في وقت ملائم. لقد طلبت أخذ الكلمة للإفادة بأن مجموعة الـ ٢١، التي تقوم اندونيسيا حاليا بدور المنسق فيها، تفضل أن تعقد الجلسة العامة غير الرسمية يوم الخميس، بدلا من يوم الثلاثاء، لسبب بسيط وعملي هو أن المجموعة تعقد مشاوراتها الأسبوعية يوم الأربعاء.

السيد راماكر (هولندا): أشكركم بالغ الشكر على إعطائي الكلمة، وأود أنا أيضا من جانبي أن أهنئكم على توليكم مهام منصبكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وتولي رئاسة هذا المؤتمر في الشهر الذي يبدأ فيه عمله ليس بالمهمة السهلة، كما جرت الإشارة أيضا إلى ذلك هذا الصباح، ودعوني أقول لكم فقط أن وفد بلدي يساندكم تماما في الجهود التي تبذلونها.

لقد أشرتم للتو في ملاحظاتكم إلى برنامج المشاورات الثنائية الذي تقومون بتنفيذه، ونحن، كما أوضحت ذلك على ما أعتقد أيضا نيابة عن المجموعة الغربية، نشجعكم على مواصلة هذه العملية. إن أمامنا مهاماً عاجلة ينبغي لنا الاضطلاع بها. ونتطلع بحماس، وأعتقد أن ذلك يسري علينا جميعا، إلى تناول الأعمال الملموسة في أقرب وقت ممكن وأجد أن هذه واحدة من العلامات المشجعة التي تسفر عنها المشاورات التي

تعقد حاليا كل أسبوع تحت إرشاداتكم، وهذا في اعتقادي شيء جيد. وتجمعنا جميعا رغبة واحدة في القيام بأعمال ملموسة في أقرب وقت ممكن.

وإنني أتحدث نيابة عن مجموعتي عندما أقول، وأنا على علم بذلك، إننا نرحب بمبادرتكم ببدء مجموعة من الجلسات العامة غير الرسمية للتصدي للقضايا المطروحة علينا. وأعتقد أن هذه أداة إضافية مفيدة للجهود التي نبذلها للاتفاق على بدء الأعمال الملموسة مبكرا. وأرحب أيضا - وأعتقد أن ذلك يدور أيضا في ذهن مجموعتي، وإن كنا نفضل أن نبدأ اليوم - بأن يكون لكم، بطبيعة الحال، امتياز تقديم اقتراح آخر، كما فعلتم، لأسباب عملية، وكما فهمته، لإعطاء وقت للوفود، إذا أرادت ذلك، وللمجموعات، لإجراء المشاورات. وأتفهم الآن تماما حاجة الوفود إلى تلقي التعليمات، وكذلك بطبيعة الحال، حاجة المجموعات إلى الاجتماع إذا ما أرادت ذلك. وأتساءل مع ذلك فقط - وهذا بطبيعة الحال مجرد تساؤل - نظرا إلى درجة الالحاح لبدء العمل في أقرب وقت ممكن ولأن هذا الجزء من الدورة سيعقد بالفعل لمدة شهرين ونصف الشهر تقريبا، ولأننا نود أن نستفيد استفادة كاملة من الوقت المخصص لنا، عما إذا كان في إمكان المجموعات - وأعتقد أنه يجب بطبيعة الحال أن يتم اقتراح ذلك أيضا على مجموعتي - أن تجتمع قبل ذلك بوقت قليل ليتسنى لنا مثلا تلبية طلبكم وعقد جلسات عامة غير رسمية تبدأ الأولى منها يوم الثلاثاء القادم هذا؟ إن هذا مجرد اقتراح ودعوة، نظرا كما قلت إلى طابع الالحاح الذي تنطوي عليه المهمة. إن الغرض من الآلية كلها لعقد جلسات عامة غير رسمية هو إعطاء الفرصة أيضا، بطبيعة الحال، لجميع الوفود لكي تبدي رأيها بشأن القضايا التي أمامنا، وهذه بالتحديد أداة مفيدة علاوة، كما قلت لكم، على المشاورات الثنائية وعلاوة على المشاورات الأسبوعية. فهذا مجرد اقتراح بأنه ربما أمكننا البحث ومحاولة معرفة ما إذا كان بإمكاننا النظر في التعجيل نوعا ما بالعملية.

الرئيس: أشكركم على تعليقاتكم واقتراحاتكم، وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، إن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي. ونود أن نهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. وأود أيضا أن أحتفظ لسفيري بفرصة تقديم تهانيه الرسمية لكم بمناسبة توليكم الرئاسة. وأود في الوقت ذاته أن أؤكد لكم أن وفد بلدي سيتعاون معكم تعاونا كاملا لتعزيز عمل مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمسألة عقد جلسات عامة غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح، نود أولاً أن نشكركم على اقتراحكم. وسنسعى للحصول على تعليمات في أسرع وقت ممكن. وهذه مسألة ما كان يجب أن تكون معقدة. على اننا هذا العام في وضع جديد. وبمعنى آخر، لن يتسنى تنفيذ الترتيب الذي اقترحتموه بعقد جلسات عامة غير رسمية وفقا لنفس الاجراء الذي اتبعه مؤتمر نزع السلاح في الماضي في أعماله العادية. فمؤتمر نزع السلاح كانت له ترتيباته التنظيمية الرسمية التي كان يتبعها للاضطلاع بأعماله العادية في الماضي. وفي ظل هذه الظروف، كانت مسألة الترتيبات غير الرسمية مجرد مسألة إجرائية في الواقع ومسألة غير معقدة. بيد أن الوضع مختلف هذا العام. ففيما يتعلق بمسألة عقد جلسات عامة غير رسمية، أخشى أن يتعين النظر في شكل هذه الجلسات وموضوعاتها وتوقيتها بطريقة شاملة ومتكاملة. وهذا بطبيعة الحال مجرد رأي للوفد الصيني. ولاقتراحكم مزاياه وعيوبه وهو يشكل أيضا سابقة سيكون لها تأثير على عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل. ومن ثم، يمكننا بطبيعة الحال تفهم حاجة بعض الوفود أو بعض المجموعات إلى الوقت

للتفكير في ذلك. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يعتقد الوفد الصيني أن الاقتراح الذي قدمه الوفد الاندونيسي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بعقد الجلسات العامة غير الرسمية يوم الخميس إقتراح معقول. ويوافق الوفد الصيني تماما على هذا الاقتراح.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن وفد بلدي كان، في مجموعة الـ ٢١ وفي الجلسة العامة الأخيرة أيضا، واحدا من الوفود التي أرادت عقد مشاورات غير رسمية لمحاولة إحراز تقدم وتعزيزه، فلا يسعني إلا أن أؤيدكم وأن أهنئكم على اقتراحكم. وأعتقد أن الأمور أبسط من ذلك بكثير. وإن مبادرتكم ممتازة، وفي رأيي أنه يمكن أن تبدأ المشاورات الأولية، كما اقترحتم، يوم الثلاثاء، للنظر في الطريقة التي سنباشر بها أعمالنا. وعلى أي حال، فإن وفد بلدي لم يتلق أية تعليمات بشأن عدد من النقاط، ولكن ذلك لن يمنعني من الاستماع لما تقولونه وما تقوله وفود أخرى ومن تقديم تقرير إلى سلطات بلدي حول المواقف التي أبديت بشأن عدد من الموضوعات وبشأن ورقتكم. وأعلن أننا نود في مجموعة الـ ٢١ التشاور حول هذه المسائل، ولكنني لن أتمكن من بدء المشاورات مع أعضاء مجموعة الـ ٢١ إلا بعد أن يتلقى وفد بلدي تعليمات، ولم أتلق أية تعليمات بعد. وأعتقد أنه من أجل المضي قدما بالأعمال، يمكننا أن نفعل ذلك - ولا أتعارض في ذلك إطلاقا مع منسقنا، السفير تارميدزي، عندما أقول إن المسألة هي ببساطة مسألة بدء العمل والاستماع لما تقولونه وما يقوله الآخرون دون تبني مواقف محددة - ولا أرى ما الذي يمنعنا من القيام بذلك.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية): إن ما أفهمه هو أن المادة ١٩، التي تشير إلى وجوب أن يكون هناك توافق في الآراء قبل الاتفاق على شكل معين، إنما تشير إلى الجلسات التي تتعلق بالمسائل الجوهرية. وفوجئت صراحة بإمكانية التذرع بالمادة ١٩ بشأن مسألة إجرائية أفهم أنها هي التي كانت في ذهنكم وقت اقتراح عقد جلسات غير رسمية. وماذا سيحدث لو عقدنا جلسات للمجموعات يوم الأربعاء وقال عدد من الأعضاء في هذه الجلسات لمنسقي مجموعاتهم إنه ليست لديهم تعليمات بعد؟ ثم نعود يوم الخميس ونسمع أنه ليس هناك توافق في الآراء في إطار مجموعة بعينها لعقد جلسة عامة غير رسمية يوم الخميس القادم، وهلم جرا. ويمكن فهم ضرورة الحصول على تعليمات فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، ولكن أن نجتمع مع بعضنا للتحدث عن الاجراءات، وعن جدول أعمالنا، وأن يتطلب ذلك توافقا مسبقا في الآراء داخل المجموعة، أمر يخرج بالأرجح عن العادة. ولكن إذا كان هذا هو الوضع، فأتساءل إذا لم يكن باستطاعتكم، بدلا من عقد جلسات عامة غير رسمية، تأدية نفس المهمة الاجرائية بالدعوة إلى عقد جلسات لمكتب مفتوح العضوية.

الرئيس: شكرا جزيلا على تعليقاتكم. وفيما يلي نص المادة ١٩: "تجري أعمال المؤتمر في جلسات عامة، وكذا باتباع أي ترتيبات إضافية يتفق عليها المؤتمر مثل عقد جلسات غير رسمية بحضور خبراء أو بدونهم. وتنص المادة ٢٢ بعد ذلك على ما يلي: "يجوز للمؤتمر عقد جلسات غير رسمية، بحضور خبراء أو بدونهم، للنظر حسب الاقتضاء في مسائل موضوعية وكذا في مسائل تتعلق بتنظيم أعماله". وحسب ما أفهم - حسناً، قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، هناك طلب من سفير اندونيسيا.

السيد ترميدزي (اندونيسيا): شكرا على إعطائي الكلمة مرة أخرى وأعتذر عن ذلك. وبالرغم من أنكم شرحتم قبل ذلك أن الجلسات غير الرسمية يجب ألا تعكس بأية طريقة آراء المجموعات،

فإن مجموعتنا ترى أنه حتى إذا كان ذلك هو الوضع، من المفيد أن يكون قد تم، وقت انعقاد الجلسات غير الرسمية، التشاور بالفعل داخل المجموعات على المواقف الوطنية لكل بلد بمفرده متى تم إبداؤها. وهذه هي على ما أعتقد نية الاقتراح الوارد من مجموعة الـ ٢١. وأعلم أننا جميعا تحت تصرفكم. وأعتقد أيضا أن إشارتكم إلى المادة ١٩ وإلى المادة ٢٢ تجعلنا نفكر بأننا لن نناقش فقط المسائل الاجرائية، وإنما كذلك المسائل الموضوعية، وهذا ما يشغل بالنا.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم أنا أيضا أولا على تعيينكم رئيسا للمؤتمر وأتمنى لكم كل النجاح، بما في ذلك في المسألة التي نناقشها الآن، ألا وهي تنظيم عمل المؤتمر.

السيد الرئيس، إن ما فهمته هو أن ليست هناك خلافات بين أعضاء المؤتمر عن وجوب أو عدم وجوب عقد جلسات غير رسمية. ولم أسمع أن أحدا قد اعترض على العمل بهذا الشكل. وما هو محل خلاف فقط هو موعد عقد هذه الجلسات سواء يوم الثلاثاء أو يوم الخميس. ولا أعتبر أن هذه قضية أساسية. فإذا فضلت مجموعة من الوفود، يؤيدها في ذلك وفد آخر على درجة كبيرة من الأهمية، عقد هذه الجلسات يوم الخميس، فما السبب الذي يمنعنا، بروح من التوفيق ومع عدم المساس طبعاً بطابع الالحاح الذي ينطوي عليه عملنا وبأهمية هذا العمل، من المضي قدماً والموافقة على أنه ستكون هناك بالفعل جلسات غير رسمية للمؤتمر، ولكن يوم الخميس. لا أعتقد أن قرارا كهذا يمكن أن يضر بأي شكل بعمل المؤتمر - بل على عكس ذلك، سنكون قد خطونا خطوة إلى الأمام، حتى وإن كانت خطوة صغيرة.

الرئيس: أشكر سفير الاتحاد الروسي. وأشكر مرة أخرى سائر السفراء على تعليقاتهم التي سجلتها على النحو الواجب. وبطبيعة الحال، يمكن للرئيس أن يعقد تحت إشرافه مشاورات غير رسمية في أي وقت لكافة المجموعات. غير أنه من أجل إعطاء وزن أكبر للمناقشات وإجرائها بمزيد من التنظيم وجعلها أكثر انتاجية كما يفترض ذلك، اقترح أن من الأفضل عقد جلسات عامة غير رسمية. ولكن عقد مشاورات غير رسمية في جلسات عامة غير رسمية لا يعني إنني سأكف عن إجراء مشاوراتي الثنائية والمتعددة الأطراف التي قمت بإجرائها هذه الأسابيع، ناهيك عن المشاورات الأسبوعية التي يجريها الرئيس. وبناء على هذا التفاهم، أقترح أن يكون هناك اتفاق عام على أن تبدأ الجلسات العامة غير الرسمية يوم الخميس، الموافق ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة العاشرة صباحا، بعد انعقاد الجلسة العامة للمؤتمر مباشرة.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب): ليست لدي أية مشكلة بالنسبة لاقتراحكم، ومن المستحب دائما، بطبيعة الحال، أن يكون المرء قادرا على التشاور مع زملاء من نفس المجموعة، ولكن لاقتراحي طابعا آخر بالأحرى. فهل مسألة عقد الجلسات العامة يوم الخميس بمثابة شرط؟ ولماذا لا ننقل عقد الجلسات العامة ليوم الثلاثاء والجلسات غير الرسمية ليوم الخميس؟ أعتقد فعلا أنه إذا كان هناك عدد كبير من المتحدثين وقت انعقاد الجلسات العامة، فإن الوقت المتبقي سيكون قصيرا للنظر في القضايا المدرجة في جدول الأعمال. ولا أعتقد أنه يمكننا، في حوالي الثانية عشرة ظهرا، بدء التحدث جديا عن جدول الأعمال، وهذا عمل بالغ الأهمية. فبالرغم من أنني أقدر ما قيل وأقدر حكمكم، أعتقد أن هذه ليست الطريقة التي يجب أن ندير بها أعمالنا لأننا نعلم جميعاً أننا عانينا قبل ذلك من تعب الحديث، ولا بد لنا أن نأخذ ذلك في الاعتبار.

الرئيس: شكرا جزيلا لكم، سعادة السفير بن جلون - تويمي. وبموافقتكم، سأعود إلى هذه النقطة الخاصة التي أثرتموها حول إمكانية ألا يعقد مؤتمر نزع السلاح الجلسات العامة يوم الخميس.

وهل هناك اتفاق عام على أن تبدأ الجلسات العامة غير الرسمية يوم الخميس فورا بعد انعقاد الجلسة العامة التي سيحضرها الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية استراليا كزائرين؟ هل تم الاتفاق على ذلك؟

لقد تقرر ذلك.

الرئيس: ستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني/يناير في الساعة العاشرة صباحا وسيعقبها فورا عقد جلسة عامة غير رسمية. وكما تعلمون، فإن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ووزير خارجية أستراليا، فخامة السيد اسكندر دونر، سيقومان، بهذه المناسبة، بإلقاء كلمة أمام المؤتمر، ومن ثم أرجوكم جميعا أن تكونوا حاضرين في تمام الساعة العاشرة صباحا مراعاة للجدول الزمني المشحون لكلا هذين الزائرين الموقرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥